الأمم المتحدة S/2014/173

مجلس الأمن

Distr.: General
11 March 2014
Arabic
Original: English

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى مالي، ١-٣ شباط/فبراير ٢٠١٤

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء المجلس قد قرروا إرسال بعثة إلى مالي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. واشتركت تشاد وفرنسا في قيادة البعثة التي ضمت:

الاتحاد الروسي	بيتر إليتشيف، نائب الممثل الدائم
الأرجنتين	ماركوس ستانكانيلي، سكرتير ثان
الأردن	محمود حمود، نائب الممثل الدائم
أستراليا	غاري فرانسيس كوينلان، الممثل الدائم
تشاد	بانتيه مانغارال، نائب الممثل الدائم، عضو مشارك في قيادة البعثة
جمهورية كوريا	أوه جون، الممثل الدائم
رواندا	أوجين - ريشار غاسانا، الممثل الدائم
شيلي	إغناسيو يانوس، منسق شؤون سياسية
الصين	شين بو، منسق شؤون سياسية
فرنسا	جيرار أرو، الممثل الدائم، عضو مشارك في قيادة البعثة، يساعده إيمانويل سوكيه، خبير من البعثة الفرنسية
لكسمبرغ	سيلفي لوكاس، الممثلة الدائمة
ليتوانيا	ريموندا مورموكايتي، الممثلة الدائمة

130314 130314 14-26014 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	بيتر ويلسون، نائب الممثل الدائم
نيجيريا	عثمان سركي، نائب الممثل الدائم
الولايات المتحدة الأمريكية	سامانثا باور، الممثلة الدائمة

٢ - كانت بعثة مجلس الأمن إلى مالي هي أول زيارة يقوم بها المجلس إلى البلد. وكان الغرض الأساسي منها، وذلك وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، هو تكرار دعوة المجلس العاجلة لإطلاق عملية تفاوض شاملة وذات مصداقية بعد توقف لعدة أشهر في عقد اجتماعات هيئتي التنفيذ المنشأتين عملا باتفاق واغادوغو المبدئي المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ - وهما لجنة المتابعة والتقييم واللجنة التقنية المشتركة للأمن. وكانت البعثة تهدف كذلك إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) ولا سيما استقرار المراكز السكانية الرئيسية في شمال مالي وإعادة إرساء سلطة الدولة وإعادة بناء القطاع الأمني وحماية حقوق الإنسان، ومستوى نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. واتصلت البعثة بجميع عناصر المجتمع المدني وممثلي الحكومة في مالي، وبالجماعات المسلحة الشمالية والمجتمع الدولي.

ثانيا - المسائل الرئيسية

حالة العملية السياسية

٣ - دعت الجماعتان المسلحتان اللتان وقعتا اتفاق واغادوغو المبدئي، أي الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، إلى تنفيذ الاتفاق على نحو كامل. وأكدتا مجددا استعدادهما لتجميع المقاتلين ونزع سلاحهم عند توقيع اتفاق السلام الشامل، على النحو المنصوص عليه في المادة ٦ من الاتفاق. وقالت الجماعتان إنهما ترحبان بمشاركة جميع دول المنطقة في الحوار الشامل، وفيما يتعلق بمبادرة الوساطة الحالية في الجزائر، اقترح أن تنضم الجزائر إلى آليات الحوار القائمة. ودعت الجماعتان إلى إجراء المفاوضات في مكان محايد.

٤ - وأعربت الجماعتان اللتان انضمتا إلى الاتفاق المبدئي، وهما الحركة العربية الأزوادية ومجلس تنسيق الحركات والقوات الوطنية للمقاومة، عن استيائهما لعدم إشراكهما في اجتماعات اللجنة التقنية المشتركة للأمن و لم تحدد لهما مواقع لتجميع العناصر. وأصرت المجموعتان على الطابع المتعدد الأعراق لشمال مالي، حيث أكدتا أنهما تمثلان مجتمعات محلية كبيرة ينبغي أن تُشرك أي عملية تفاوض شاملة. وطمأنت بعثة المجلس الجماعتين المنضمتين

إلى الاتفاق على تمسك البعثة المتكاملة بالدعم الكامل لإجراء عملية سلام شاملة. وذكر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمالي أن المادة ٨ من الاتفاق المبدئي هي التي حددت عضوية اللجنة التقنية، وأوضح أن توسيع نطاق اللجنة يتطلب اتفاقا بين أعضائها الحاليين. وأشار إلى أن اللجنة لم تجتمع لبعض الوقت ولكنه تعهد بدعم طلب الجماعتين المنضمتين.

٥ - وشدّد المجتمع المدني، من جانبه، على إجراء عملية حوار شاملة لا تقتصر على الجماعات المسلحة، بل أن تشمل أيضا ضحايا النزاع، بحجة أن النزاع لا ينبغي أن ينظر إليه على أنّه يقدم مكافأة إلى العناصر المسلحة عن الانتهاكات التي ارتكبت ضد السكان المدنيين. ودعت منظمات المجتمع المدني إلى إجراء الحوار الشامل في مالي وذلك لتيسير مشاركة المواطنين العاديين. وتعهدت السلطات المالية بإشراك المجتمع المدني في الحوار الشامل.

٦ - وأعرب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا عن امتنانه لكل الدعم الدولي المقدم إلى مالي. وأشار إلى تقديره لجهود الوساطة التي تضطلع بها بوركينا فاسو، والتي أدت إلى توقيع اتفاق واغادوغو المبدئي وتيسير إجراء الانتخابات الرئاسية. وقال إنه قد رحب بالمثل بعرض الجزائر عقد اجتماع للجماعات المسلحة الشمالية في منتصف كانون الثاني/يناير، ولكنه ذكر أنه، في ظل تكون المؤسسات الشرعية الآن في مالي، فينبغي للحكومة الأخذ بزمام عملية المصالحة وينبغي أن يُوقّع أي اتفاق جديد في مالي. وأبلغ الرئيس البعثة بأن الحكومة قد وضعت خريطة طريق للمصالحة الوطنية، وأعرب عن أمله في أن تدعم الأمم المتحدة تنفيذها. وشدد على أنه يرى أن نزع السلاح الكامل للجماعات المسلحة يجب أن يسبق عملية التفاوض الشاملة.

٧ - وأطلع رئيس الوزراء، عمر تاتام، البعثة على الخطوات التمهيدية التي تتوخّى الحكومة اتخاذها قبل إطلاق محادثات السلام الشاملة. وقد عقدت الحكومة والبعثة المتكاملة بالفعل مشاورات أولية بشأن تجميع العناصر ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد خططت البعثة المتكاملة لعقد ثلاث حلقات عمل تتعلق بالدروس المستفادة من اتفاقات السلام السابقة، وتجميع العناصر ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعودة إدارة الدولة، واستئناف الخدمات العامة في شمال مالي، خلال الأسبوع التالي لزيارة البعثة. وتعتزم الحكومة مواصلة إجراء مشاورات مع المجتمع المدني، بدءا بالمنظمات النسائية. وأشار رئيس الوزراء إلى أنه كان من المقرر عقد هذه الأنشطة الأربع في شباط/فبراير، وذلك شريطة أن تختتم الجزائر بالتوازي محادثاتها الاستكشافية، ويمكن أن يبدأ الحوار الشامل قريبا. وأتاحت الحكومة للبعثة لاحقا مذكرة مفاهيمية تبيّن خريطة الطريق لتسوية النزاع.

٨ - وأكد الأعضاء الدوليون في لجنة الرصد والتقييم على الضرورة الملحة لإطلاق الحوار الشامل. وكان هناك توافق في الآراء بين هؤلاء الأعضاء على أن الانقطاع الحالي في تنفيذ الاتفاق المبدئي قد زاد من خطر حدوث المزيد من الانقسامات داخل الجماعات المسلحة وفيما بينها وخطر أن يحمل البعض السلاح مرة أخرى. وأشاروا أيضا إلى خطر أن تستغل بعض الجهات المخربة المحتملة التأخّر في إطلاق عملية السلام الشامل. ويرى الاتحاد الأفريقي أنه لا يوجد بديل للمصالحة. ودعا الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ الاتفاق المبدئي دون شروط مسبقة، بدءا بالحوار الشامل، وتجميع العناصر وإعادة بسط سلطة الدولة والخدمات في شمال مالي. وأعربت الجزائر عن تأييدها للإدارة الحكومية في مالي ووافقت على أن نزع سلاح الجماعات المسلحة سيُجرى في سياق اتفاق السلام الشامل. وذكرت الجزائر كذلك أن المناقشات الاستكشافية الجارية في الجزائر العاصمة تهدف إلى تمهيد الطريق لإجراء الحوار الشامل الذي سيعقد في مالي. وأكدت الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا التعاون الإيجابي بين الممثل الخاص للأمين العام والمنظمات الإقليمية. وأكد شركاء مالي الدوليون استعدادهم لدعم عملية السلام الداخلي في مالي من خلال ''إطار التشاور''.

٩ - وأكد جميع أصحاب المصلحة في مالي استعدادهم للمشاركة في حوار شامل بهدف التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة للأزمة المتكررة. ورأت البعثة أنه لا يمكن إلا لمواطني مالي أن يتفاوضوا على تسوية مستدامة للأزمة المتكررة في مالي وحثت الأطراف على الانخراط دون شروط مسبقة في محادثات شاملة على الفور. وأشار أعضاء المجلس إلى الاتفاق المبدئي، وأكدوا مجددا أن التجميع سيكون هو الخطوة الأولى في عملية نزع السلاح، وسيجري نزع السلاح الكامل لدى توقيع اتفاق السلام الشامل. ودعت البعثة إلى بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن وفقا لجدول زمني يُحدّد سلفا.

حماية حقوق الإنسان ودعم العدالة الوطنية

١٠ - شهدت منظمات المجتمع المدني بحدوث تحسن ملحوظ في حالة حقوق الإنسان في جنوب مالي، في أعقاب استعادة النظام الدستوري. كما شهدت بحدوث بعض التقدم في حالة حقوق الإنسان في شمال مالي، لكنها تساءلت عن سبب عدم مقاضاة منتهكي حقوق الإنسان، خصوصا مرتكبي العنف الجنسي، المعروفين حتى الآن. وأدان المجتمع المدني إطلاق سراح السجناء المرتبطين بالنزاع ورفع مذكرات الاعتقال الصادرة ضد أعضاء سابقين في البرلمان، كانوا أيضا أعضاء في جماعات مسلحة، وفقا للاتفاق المبدئي، واعتبرت ذلك تعديا من السلطة التنفيذية على استقلال القضاء. ودعا بعض ممثلي المجتمع المدني

والجماعات المسلحة إلى إنشاء لجنة تحقيق دولية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المبدئي.

١١ - وأطلع وزير العدل البعثة على الجهود الجارية لضمان وصول الضحايا إلى العدالة، بما في ذلك التعاون بين وزارته ومنظمات المجتمع المدني لتحديد ودعم الناجين من العنف الجنسي وكذلك بين الوزارة والبعثة المتكاملة لتيسير عودة السلطات القضائية إلى شمال مالي.

١٢ - وأكدت الحكومة أنها قد أعادت تسمية لجنة الحوار والمصالحة السابقة وأصلحتها لتصبح لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي ستبدأ عملها قريبا. وتعهد وزير المصالحة الوطنية بإشراك المجتمع المدني في عمل اللجنة، التي ستكلف بالنظر في جميع انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ارتكبت منذ عام ١٩٦١ حتى لا تظل هناك مطالبات معلقة دون رد.

تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية ونشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

١٣ - أفاد ممثلو المجتمع المدني من تمبكتو وغاو أن البعثة المتكاملة لا توفر الحماية إلا للمدن بينما لا يزال المدنيون معرضين للخطر في المناطق الريفية، وهي أيضا ملاحظة رددتها الجماعات المسلحة الشمالية. ودعا رئيس الوزراء إلى تعزيز القوة، في حين دعا وزير الأمن البعثة المتكاملة إلى تعزيز تعاونها مع الجيش المالي. وأكدت القيادة العسكرية للبعثة المتكاملة أن الافتقار إلى عوامل التمكين الجوهرية مثل الطائرات العمودية يحد من قدرتها على الانتشار في جميع أنحاء شمال مالي. وشدد قائد القوة وقائد القطاع الغربي على الحاجة الملحة إلى الحصول على الأصول الجوية التي ستمكن القوة من الاستجابة للتطورات الناشئة في الزمن الحقيقي.

١٤ - وأكد المحاورون الدوليون والماليون أن التهديد الإرهابي لا يزال يتمثل في احتفاظ الجماعات الجهادية بقدرات كبيرة ولا يزال هدفها يتمثل في استعادة السيطرة على شمال مالي. وذكرت الجماعات المسلحة الشمالية أنها تواصل القتال ضد الجماعات الإرهابية، وأنه ينبغي أن يؤخذ ذلك في الحسبان عند التخطيط لتجميع المقاتلين التابعين لها ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

١٥ - وأُبلغت البعثة بأنه يجب أن تضطلع البعثة المتكاملة بدور محوري في تأمين الحماية للمراكز السكانية الشمالية خلال الأشهر المقبلة، نظراً لأن عملية سيرفال آخذة في التناقص تدريجياً وأن إعادة بناء القطاع الأمني في مالي لا يزال في مرحلة مبكرة. وقدم قادة سيرفال وقوة البعثة المتكاملة إحاطة إلى البعثة بشأن ولاية كل منها. وأكد قائد عملية سيرفال أنه،

باستثناء ولاية سيرفال المتمثلة في التدخل لدعم عناصر البعثة المتكاملة إذا تعرضوا لتهديد وشيك وخطير على النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، فإن القوة الفرنسية ستقوم من الآن فصاعدا وحدها بتنفيذ أنشطة مكافحة الإرهاب. ومن شأن ذلك أن يترك للبعثة المتكاملة المسؤولية الرئيسية في تأمين حماية المراكز السكانية الرئيسية، وخاصة في شمال مالي، وحماية المدنيين.

١٦ - وقدّر قائد عملية سيرفال أن قوة البعثة المتكاملة قد أبلت بلاء حسنا على الرغم من محدودية القوات والأصول المتوافرة لديها. وشدد على الحاجة إلى نشر ما تبقى من قدراتها المأذون بها، وقال إنه يتعين على القوة أن تضع في الممارسة العملية قواعد الاشتباك الصارمة لديها، وينصح بأن تحصل على منظومات جوية ذاتية التشغيل للتعرف على نحو أكمل على طبيعة الأرض التي كلفت البعثة المتكاملة بالعمل فيها.

١٧ - وأبلغت إدارة البعثة المتكاملة البعثة بأنها تقوم في الوقت نفسه بنشر أعداد إضافية من ذوي الخوذات الزرقاء ورفع مستوى المعدات التي ورثتها من بعثة الدعم الدولي بقيادة أفريقية لمالي. ولم يكن في الميدان في مالي أثناء الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلا ٩١٠ ٥ أفراد من أصل ٢٠٠ ١١ فرد من القوات المأذون بها. وفي حين أن الأمانة العامة للأمم المتحدة قد حددت الدول المساهمة بنسبة ٩٠ في المائة من الاحتياجات العسكرية المعلقة، فقد قدّرت البعثة المتكاملة أنها لن تحقق القدرة التشغيلية الكاملة إلا في حزيران/يونيه. وفي موبتي، زارت بعثة المجلس إحدى وحدات الشرطة المشكلة ومستشفى من المستوى الثاني من توغو، كان قد نشر أولا في إطار بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. وأبلغت البعثة بأنه سيجري تحديث معدات المستشفى من المستوى الثاني وفق معايير الأمم المتحدة عند نقلها إلى كيدال. وأبلغ مدير دعم البعثة المتكاملة بعثة المجلس بأن عقودا قد أبرمت من أجل إقامة قواعد عسكرية مدنية رئيسية مشتركة لأفراد البعثة المتكاملة في ثلاثة مواقع رئيسية في أنحاء البلد. وقد خصصت الحكومة أراضي مساحتها ٧٠ هكتاراً لبناء هذه القواعد في حزيران/يونيه.

إصلاح القطاع الأمني

١٨ - قدمت بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي وعملية سيرفال تقييما إيجابيا عن أداء ثلاث كتائب من الجيش المالي كانت قد دُرِّبت في كوليكورو وتعمل حالياً في الشمال. وتقوم سيرفال والبعثة المتكاملة بدعم أنشطة التدريب التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأوروبي. ومنهاج التدريب يركز على تدريب فرادى الكتائب وإعادة تشكيل الجيش. ويشمل التدريب سيناريوهات مختلفة وتدريبات عملية في القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، ودروس نظرية وتدريبات عملية بدعم من أفراد البعثة المتكاملة. وتقوم عملية

سيرفال برصد أداء الكتائب التي أنهت التدريب وتم نشرها في الشمال. وبعد بضعة أشهر من نشرها، تقوم بعثة التدريب باستخلاص المعلومات من الضباط الماليين وتقدم مزيداً من الدعم حسب الحاجة. وكانت التعليقات بشأن أداء قوات جيش مالي التي قامت بعثة الاتحاد الأوروبي بتدريبها إيجابية بشكل عام، على الرغم من الإشارة إلى أن السكان في شمال مالي لا يثقون بالجيش المالي. وأشير كذلك إلى أن وزير الدفاع يركز على زيادة حجم الجيش المالي. وأكدت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب على أهمية التركيز على تحسين نوعية القوات لكي تتصف بمزيد من المهنية. وفي الوقت نفسه، ذكرت سيرفال وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب والبعثة المتكاملة أنه ينبغي ألاّ تعهد المسؤولية عن صون القانون والنظام إلى السلطات العسكرية بل إلى الشرطة المدنية. وأبلغت البعثة أيضا بأن إعادة بناء الجيش الوطني وإصلاح القطاع الأمني هو مسعى طويل الأمد، من المرجح أن يتجاوز نهاية الولاية الحالية (أيار/مايو ٢٠١٦) لبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب.

إعادة بسط سلطة الدولة والإنعاش المبكر

١٩ - أحاط رئيس الوزراء البعثة بشأن خطة الحكومة الرامية إلى إعادة نشر إدارة الدولة تدريجيا واستئناف تقديم الخدمات العامة في الجزء الشمالي من مالي. وذكر أن الموظفين الإداريين في منطقتي تمبكتو وغاو قد عادوا على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لكنهم لم يستأنفوا بعد مهامهم على المستوى المحلي بسبب تفشي انعدام الأمن. ففي كيدال، اقتصر ممثلو الدولة على البلدة الرئيسية. وقال رئيس الوزراء إن الحكومة قد خصصت ٣٥ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في ميزانيتها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ من أجل إعادة تأهيل الهياكل الأساسية العامة في المنطقة الشمالية من مالي. وأبلغ البعثة كذلك بأن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي قد التزما بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من خلال البرامج الإنسانية والإنمائية الرامية إلى تعزيز الأحوال المعيشية للمجتمعات الشمالية. وأكد منسق الأمم المتحدة المقيم وللشؤون الإنسانية على إحراز أوجه تحسن كبيرة في منطقة غاو خلال الأشهر الستة الماضية. وقال إن ٧٥ في المائة من المدارس و ٩٠ في المائة من المراكز الصحية التي كانت تعمل قبل الأزمة عادت للعمل مرة أخرى، لكنه أشار لاحقاً إلى أن ٥٠ في المائة فقط من الأطفال المؤهلين قد التحقوا بالمدارس. غير أنه أشار إلى أن انعدام الأمن الغذائي لا يزال مرتفعاً وثمة حاجة ملحة إلى استعادة الخدمات الأساسية وتحسينها.

ثالثا – ملاحظات

٢٠ – سافر مجلس الأمن إلى مالي والقلق يساوره بأن العملية السياسية المتوقفة، ولا سيما الشروع في إجراء حوار شامل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية شاملة للأزمة، قد تهدد التقدم الملحوظ الذي حققه الشعب والسلطات في مالي خلال العام الماضي. وأُبلغ بأنه ما لم يبدأ الحوار الشامل الذي ينص عليه الاتفاق المبدئي دون إبطاء، فإن خطر تعميق انعدام الثقة بين الأطراف وزيادة الانقسامات داخل الجماعات المسلحة الشمالية يؤدي إلى تطرف بعض العناصر وإغلاق هذه الفرصة الفريدة لإيجاد حل دائم للأزمة. وأبرز محاورو المجلس باستمرار الحاجة إلى إجراء حوار داخل المجتمعات المحلية فضلا عن إجراء حوار بين المجتمعات المحلية، والمشاركة الكاملة من جانب المجتمع المدني.

٢١ – وبعد أن طمأنت جميع الأطراف المعنية البعثة بالتزامها بعملية المصالحة، حث أعضاء المجلس الأطراف على الدخول في أقرب وقت ممكن في حوار شامل للجميع، بدون شروط مسبقة لكن ضمن جدول زمني محدد سلفا. وأوصت هذه الأطراف بمواصلة عملية التجميع كجزء من عملية المفاوضات مما يمهد الطريق للتوصل إلى اتفاق شامل وكامل لنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة. وكرر مجلس الأمن الإعراب عن تأييده لجميع الجهود المبذولة من قبل الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الرامية إلى دعم الشعب المالي في سعيه للتوصل إلى حل مستدام للأزمة المتكررة. ورحب بخريطة الطريق التي وضعتها الحكومة، بما في ذلك حلقات العمل التي نظمتها البعثة المتكاملة والأنشطة التحضيرية التي تخطط لها الحكومة مع المجتمع المدني. وأكد مجلس الأمن من جديد استعداده لدعم الجهود التي تبذلها الأطراف في مالي من خلال الممثل الخاص للأمين العام لمالي والبعثة المتكاملة.

٢٢ – ودعا العديد من أصحاب المصلحة في مالي قوات البعثة المتكاملة إلى توسيع نطاق جهودها لتحقيق الاستقرار في ما وراء المراكز السكانية الرئيسية في شمال مالي، ولاحظ التهديد الذي تشكله العناصر الإرهابية والإجرامية على السكان المدنيين. وأعربت البعثة عن قلقها إزاء حالات التأخُّر في نشر هذه القوة، لا سيما أن العملية السياسية المتوقفة تؤدي إلى زيادة التوترات وسوف تدعى بعثة حفظ السلام للاضطلاع بدور محوري متزايد في خضم الإنهاء التدريجي لعملية سيرفال. وأحاطت البعثة علما بالنداء الذي وجهته الحكومة للتعجيل بنشر القوة وتعزيز التعاون بين الجيش المالي والعاملين في مجال حفظ السلام.

٢٣ – وأعرب عدد من ممثلي المجتمع المدني عن رأي مفاده أن الأزمة في شمال مالي لا تنبع من التوترات العرقية بل من مسائل تتعلق بالتنمية والحوكمة. ووجهوا انتباه مجلس الأمن إلى التخلف الذي يعاني منه شمال مالي وعدم توفر فرص عمل للشباب. ودعت الجماعات

المسلحة الشمالية أيضا إلى تعزيز أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية. وأطلع الرئيس كييتا البعثة على أنه اعتمد سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الفساد، وشدد على إيلاء المصالحة الوطنية الأولوية، وهو ما رحبت به البعثة باعتباره أمرا جوهرياً لحل الأزمة. وقال إنه يأمل في التوصل إلى تسوية دائمة للأزمة لكي يتمكن من توجيه اهتمامه بالكامل إلى مكافحة الفقر والإشراف على التنمية المستدامة في بلده. وأحاطت البعثة علما بالتوافق في الآراء بين جميع الجهات المعنية في مالي بشأن الحاجة إلى تعزيز المصالحة الوطنية والمساءلة، وأكدت من جديد الدعوة التي وجهها مجلس الأمن إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمات المتكررة التي أثرت على مالي.

المرفق الأول

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى مالي

١ - الترحيب بالاستعادة الكاملة للحكم الديمقراطي والنظام الدستوري في مالي، عقب نجاح عملية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وشفافة عام ٢٠١٣، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ وإجراء مشاورات مع السلطات المعينة والمنتخبة حديثاً.

٢ - الترحيب بالجهود الأولية التي بذلتها حكومة مالي من أجل بدء سلسلة من الاجتماعات الاستشارية الوطنية بشأن الوضع في شمال مالي والتشجيع على اتخاذ مزيد من الخطوات صوب توطيد الاستقرار، والنهوض بالمصالحة الوطنية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ومعالجة الأسباب الكامنة للأزمات المتكررة التي عصفت بمالي؛ وتقييم التقدم المحرز في مجال أنشطة التخفيف من حدة النزاعات ومنع نشوبها على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك عن طريق الشركاء المحليين، وفي إجراء عملية حوار ومصالحة على الصعيد الوطني، بما في ذلك عن طريق مشاركة المجتمع المدني.

٣ - تكرار الدعوة الملحة التي وجهها مجلس الأمن لإجراء عملية تفاوض شاملة وذات مصداقية ومفتوحة لجميع القبائل في شمال مالي بهدف ضمان تسوية سياسية دائمة للأزمة وإحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل في جميع أنحاء البلد، في ظل احترام سيادة دولة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، على النحو المطلوب في اتفاق واغادوغو المبدئي المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٤ - تأكيد دعوة مجلس الأمن جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق المبدئي والجماعات المسلحة في شمال مالي التي قطعت كل العلاقات مع المنظمات الإرهابية والتزمت بالاتفاق دون قيد أو شرط، إلى أن تنفذ أحكامه بالكامل وعلى وجه السرعة، بما في ذلك تجميع عناصر الجماعات المسلحة، وإعادة بسط سلطة الدولة تدريجياً في جميع أنحاء البلد وبدء محادثات سلام شاملة وذات مصداقية.

٥ - تكرار دعم مجلس الأمن بالكامل لتيسير عملية شاملة من خلال المساعي الحميدة للممثل الدائم للأمين العام في مالي، بالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وفقاً لما ورد في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣)، من أجل استعادة السلام والأمن في جميع أنحاء الأراضي الوطنية لمالي، في سياق اتفاق شامل ينهي الأزمة.

٦ - تكرار دعوة مجلس الأمن جميع الأطراف ذات الصلة في مالي إلى أن تتفق دون تأخير على تدابير فعالة للمضي قدما بتجميع عناصر الجماعات المسلحة، باعتبار ذلك خطوة أساسية تفضي إلى عملية فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في سياق تسوية سلمية شاملة؛ وتقييم الطريقة التي يمكن للبعثة المتكاملة أن تواصل بها تقديم الدعم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٧ - تكرار تأكيد دعم مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والاستماع إلى إحاطة بشأن تنفيذ القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، ولا سيما النشر التشغيلي للبعثة المتكاملة من أجل تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية، ولا سيما في شمال مالي، ومن أجل دعم إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

٨ - تكرار الإعراب عن قلق مجلس الأمن بشأن تقلب الحالة الأمنية والاستماع إلى إحاطة بشأن الحالة الأمنية، لا سيما في شمال مالي، والتهديد الذي تمثله الجماعات الإرهابية على استقرار المنطقة؛ والاطلاع على المستجدات بشأن تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة، دعماً لحكومة مالي، المتمثلة في حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية، ولا سيما في شمال مالي، وفي هذا السياق، ردع التهديدات واتخاذ خطوات نشطة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق، وفي الإسهام في تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بأمان وبقيادة مدنية، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ؛ وتلقي معلومات مستكملة بشأن تعاون جميع الأطراف مع البعثة المتكاملة بهدف كفالة سلامتها وأمنها؛ والاستماع إلى إحاطة بشأن تنفيذ ولاية القوات الفرنسية لدعم البعثة المتكاملة في حال تعرضها لتهديد وشيك وخطير.

٩ - تكرار تأكيد دعوة مجلس الأمن إلى استمرار الرقابة المدنية والإشراف المدني لمالي على قوات الدفاع والأمن في مالي بوصف ذلك عنصرا أساسيا من الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، وتشجيع حكومة مالي في هذا الصدد على مواصلة إحراز تقدم وتقييم مساهمة البعثة المتكاملة والجهات المانحة الدولية الأخرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي من خلال السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي.

١٠ - التشديد على استمرار انشغال مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين، وأهمية مكافحة الإفلات من العقاب، وضرورة التصدي لمسألة العنف الجنسي وتعزيز حماية الطفل؛ والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتشجيع حكومة مالي على ضمان

الإسراع بتقديم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى العدالة وعلى مواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

١١ - التأكيد على أهمية محاسبة مرتكبي العنف الجنسي والتشديد على ضرورة ضمان مشاركة المرأة وتمثيلها بشكل كامل ومتكافئ وفعال في وقت مبكر من عملية تحقيق الاستقرار، بما في ذلك في عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي الحوار السياسي والعمليات الانتخابية على الصعيد الوطني، مع مراعاة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ والتأكيد كذلك على أهمية محاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال وضمان إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال في عمليات إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٢ - التشديد على ضرورة استمرار حكومة مالي في التصدي للتحديات الإنسانية، بما في ذلك الأزمة الغذائية، وتحقيق حلول دائمة للاجئين والمشردين داخلياً، بوسائل منها تهيئة الظروف المؤاتية لعودتهم عودة طوعية وآمنة ومستدامة تحفظ كرامتهم.

١٣ - تكرار دعوة مجلس الأمن جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع الدولي إلى أن تعزز دعمها للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين، ولا سيما النساء والأطفال، ودعم توفير الخدمات الأساسية للسكان، ولا سيما في شمال مالي؛ وتشجيع المجتمع الدولي على تنسيق جهوده لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل لسكان مالي، بما في ذلك في إطار المؤتمر الرفيع المستوى للمانحين المعقود في بروكسل في ٥ شباط/فبراير لدعم تنمية مالي وبالتشاور مع الحكومة؛ وتكرار دعوة المجلس المجتمع الدولي إلى تلافي الثغرة في تمويل النداء الإنساني الموحد.

١٤ - الإشادة بتولي حكومة مالي رئاسة منتدى التنسيق خلال السنتين المقبلتين، نتيجة للاجتماع الوزاري المعني باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل الذي عقد في باماكو، يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ وتكرار دعوة مجلس الأمن دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي إلى تعزيز التعاون على الصعيد الأقاليمي من أجل وضع استراتيجيات شاملة وفعالة لمواجهة التحديات عبر الوطنية في منطقة الساحل، بما في ذلك مكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة؛ والتأكيد من جديد على التزام المجلس بالتصدي للحالة الأمنية والسياسية المعقدة في منطقة الساحل، والمرتبطة بالقضايا الإنسانية والإنمائية.

المرفق الثاني

بعثة مجلس الأمن إلى مالي: برنامج العمل

١ شباط/فبراير ٢٠١٤

٢٢:٠٠ عشاء عمل يقيمه الممثل الخاص للأمين العام

٢ شباط/فبراير ٢٠١٤

موبتي

١١:٠٠-١٠:٣٠ اجتماع مع السلطات

١٢:١٥-١١:١٥ لقاء مع المجتمع المدني

١٣:١٠-١٢:٢٥ زيارة مخيم البعثة المتكاملة، وإحاطات إعلامية

١٤:٠٠-١٣:١٠ اجتماع مع وكالات الأمم المتحدة وغداء عمل

باماكو

١٨:٣٠-١٧:٠٠ اجتماع مع صاحب الفخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، رئيس الجمهورية

٢٠:٠٠ عشاء تقيمه الحكومة

٣ شباط/فبراير ٢٠١٤

٠٨:٣٠-٠٨:٠٠ إحاطة مقدمة من قائد قوة البعثة المتكاملة، ومفوض شرطتها، وكبير مستشاري الأمن فيها

١٠:٠٠-٠٩:٠٠ لقاء مع المجتمع المدني

١٠:٤٥-١٠:١٥ اجتماع مع قائد عملية سيرفال

١١:٣٠-١١:٠٠ اجتماع مع رئيس بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي

١٤:٠٠-١١:٣٠ اجتماع مع أعضاء لجنة المتابعة والتقييم

١٦:٣٠-١٥:٠٠ اجتماع مع الحكومة

١٨:١٥-١٧:٣٠ اجتماع مع أعضاء البرلمان

١٩:٠٠-٢٠:٠٠	مؤتمر صحفي
٢٠:٠٠-٢١:٠٠	عشاء
٢١:٣٠-٢٢:٠٠	زيارة مخيم عملية سيرفال